اشكالية الاستدامة المالية في ظل عجز الموازنات العامة

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001–2017

The problem of financial sustainability in light of the public budget deficit Algeria case study during the period 2001-2017

ط.د. عدة أسماء [1]، أ.د. شوام بوشامة [2]

[1] جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)، docaddaasmaa20@gmail.com

[2] جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)، chouambouchama2002@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2021/05/31 تاريخ القبول: 2021/10/30 تاريخ النشر 2021/12/30

ملخص:

تهدف الدراسة الى تحليل واقع الاستدامة المالية في الجزائر ومدى امكانيتها في التحكم في مكونات موازنتها وبالتالي السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة والمخاطر المحيطة به.

وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر واحدة من الدول التي تعتمد ايرادات الموارد الطبيعية في اعداد الموازنة العامة مما يتطلب ادارة محكمة لهذه الايرادات حتى تكون قادرة على تلبية الحاجات المالية للاقتصاد

كلمات مفتاحية: الاستدامة المالية، عجز الميزانية، الايرادات العامة، الحاجات العامة.

تصنيفات JEL : H620، H610، P43

Abstract:

The study aims to show the reality of financial sustainability in Algeria and the extent of its ability to control the components of its budget and thus control the public budget deficit.

Algeria is one of the countries Which natural resource revenues depend on preparing the public budget, which requires a tight management of these revenues in order to be able to meet the financial needs .

Keywords: financial sustainability, budget deficit, public revenue, public needs

Jel Classification Codes: H610, H620, P43

المؤلف المرسل: عدة أسماء ، الإيميل: docaddaasmaa20@gmail.com

1. مقدمة:

يجب في ظل الاهتمام العالمي بمفهوم الاستدامة المالية أصبح تعزيز القدرة المالية للدولة من أهم ادوات المالية العامة التي تعبر عن قوة الاقتصاد ومدى قدرته على الصمود امام الازمات الاقتصادية الداخلية الخارجية، حيث تهدف الاستدامة المالية الى تنمية الاقتصاد من خلال تدبير موارد مالية تواجه الديون الحكومية وتفي بالالتزامات المالية في المستقبل وتعالج العجز المالي الذي اصبح ظاهرة مستمرة خاصة في الدول النامية التي تتميز بموارد محدودة ترتبط بتدفقات المورد النفطي الذي يشكل اهم مصدر في تمويل الموازنة العامة.

فقد أصبح من الضر وري التوسع في استحداث موارد جديدة تضمن الاستمرار في سياسات الانفاق على المدى الطويل وتبني برامج تنموية تتعايش وافاق الاقتصاد حيث تمثل السياسة المالية للدولة اداة هامة في تحريك وتغيير مؤشرا ت الاقتصاد ككل بدءا بجانبي الموازنة العامة والتي تهدف بالدرجة الاولى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ عليه من الاختلالات الاقتصادية الى جانب العدالة في توزيع الثروات والدخل بين أفراد المجتمع وتطوير التوجهات المستقبلية لتعزيز الاستدامة المالية.

ويعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول النامية من تفاقم عجز الموازنة العامة كأحد الاثار السلبية لارتباطه بأداء قطاع المحروقات الامر الذي يجعله عرضة لأزمات وصدمات خارجية دورية بسبب انخفاض الايرادات المتاتية من الجباية البترولية، والتي يرجع سببها إلى تراجع أداء قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط في اسواق الطاقة العالمية.

اشكالية الدراسة: انطلاقا من التقديم السابق تتبلور اشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما مدى قدرة الجزائر على تأمين ميزانية متوازنة على المدى الطويل بما يحقق الاستدامة المالية؟ وما هي أهم السياسات المالية في تمويل عجز الموازنة العامة؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في دراسة موضوع هام وهو تعزيز الاستدامة المالية وتقييم الاداء المالي لاستدراك عجز الموازنة العامة وتفعيل مصادر تمويل الموازنة العامة، كما يتطرق الموضوع أيضا إلى دراسة أهم أساليب علاج عجز الموازنة العامة وقد حددت فترة الدراسة من سنة **2001** الى غاية **2017**.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى التعرف على ما مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تأمين توازن الموازن العامة على المدى الطويل وتحقيق الاستدامة المالية.

خطة البحث: بهدف الالمام بجوانب البحث ومعالجة اشكالية الدراسة تم تقسيم العمل الى ثلاث محاور:

المحور الاول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة والاستدامة المالية

المحور الثاني: دراسة مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

المحور الثالث: خيارات تمويل الموازنة العامة في الجزائر .

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في طرح هذا البحث اسلوب الوصف والتحليل أين تم توظيف اسلوب الوصف في تقديم المفاهيم النظرية للاستدامة المالية وهيكل الموازنة العامة للدولة واسلوب التحليل في دراسة مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017.

الدراسات السابقة :

- دراسة مخادي يحي يلس شاوش فطيمة الزهراء ، **نحو بناء نموذج اقتصادي لتحقيق نمو مستدام في الجزائر** –دراسة قياسية ، **مجلة دفاتر بوادكس** المجلد 08، العدد01.وقد خلصت الدراسة الى أن لي أصبح من الضروري على الجزائر التفكير في ايجاد مصادر أخرى للتمويل تتميز بالثبات والديمومة، غير أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال العمل على بناء قطاعات ارتكازية يمكن أن تشكل قاعدة قوية لنمو الاقتصاد الوطني وتمكنه من انتاج سلع وخدمات متنوعة قادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية.
- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه بعنوان " ، **ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي**"،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، لـ "كردودي صبرينة" تضمن موضوع البحث ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، وخلصت الدراسة أن التوجه نحو الموازنة ذات الأساس الصفري تتناسب مع مفاهيم الفقه الإسلامي وأحكامه بما يساهم في علاج عجز الموازنة العامة للدولة. كما ان الاقتصاد الاسلامي يلزم النفقات العامة بتحديد الحجم الامثل للانفاق العام و اعتماد مبدأ الاولويات في تحديد النفقة وربطها بالمصلحة العامة وهذا ما يقلل من حالات العجز الموازني .

- دراسة صاولي مراد، بن زيدان الحاج بعنوان " **تنويع الاقتصاد كخيار اقتصادي مستدام لمواجهة تقلبات اسعار النفط في الجزائر" مجلة دراسات التنمية الاقتصادية**، المجلد 01، العدد01، 2018 وقد خلصت الدراسة الى ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على مداخيل البترول مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية في ظل غياب الاصلاحات الاقتصادية الصارمة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يستوجب تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي مما يدفع بزيادة النموالاقتصادي بعيدا عن المداخيل النفطية.

.2. الاطار المفاهيمي للموازنة العامة و الاستدامة المالية

قبل معالجة موضوع الدراسة لابد من التطرق الى بعض المفاهيم النظرية التي تشكل مفاتيح البحث:

1.2 مفهوم الموازنة العامة:

تعددت تعريفات الموازنة العامة على يد الباحثين باختلاف تشريعات الدول الا أنها تجمع على أن الموازنة العامة هي خطة سنوية معتمدة قانونيا تشمل تقديرات أرقام مجموع الايرادات الواجب تحصيلها والنفقات المقدر انفاقها والتي تهدف إلى تحقيق مجموعة من البرامج والمشاريع تلتزم بتنفيذها خلال فترة زمنية محددة (اسماعيل، 2009).

2.2 مفهوم عجز الموازنة العامة :

لقد تعددت الدراسات التي تشير الى عجز الموازنة العامة محاولة الوصول الى مفهوم دقيق يصف حالة العجز الموازني ومن بين أهم هذه المفاهيم نعرض الاتي:

- يتمثل عجز الموازنة العامة في رصيد موازني سالب أين تكون نفقات الدولة تزيد عن ايراداتها (jean yves, 2002)

- من وجهة نظر الفكر التقليدي يمثل العجز الموازني الفارق بين مجموع المصروفات ومجموع الايرادات الحكومية. (أيوب، 2002) وهي وضعية غير مرغوبة توجه نقد إلى السياسة المالية للحكومة و تتهمها بالفشل في ادارة المال العام فالتحليل الاقتصادي التقليدي كان يعتمد مبدأ التوازن كمبدأ اساسي للمالية العامة و يعتبر توازن الموازنة العامة دليل على الادارة السليمة واستقرار الاقتصاد (النقاش، 2010)،و الحكمة من ذلك أن لا تنفق الدولة أكثر من ايراداتها (خليل، 2013)

– انعكاس و نتيجة لعدم كفاية الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة للسنة الجارية أين تجاوزت النفقات العامة ايرادات الدولة(Micheal Parkin) .

3.2 مشكلات الموازنة العامة في الدول النامية :

تواجه الحكومات في الدول النامية مشاكل متعددة تتعلق بالموازنة العامة سواء في جانب اعداد الموازنة العامة أو تنفيذها ومن اهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية نذكر ما يلي :

يتطلب اعداد الموازنة العامة تقدير مجموع ايرادات الدولة المتوقع تحصيلها وتقدير نفقاتها العامة مع ضرورة احداث التوازن بين جانبي الموازنة العامة وهو الامر الذي يواجه عدة عراقيل من بينها :

– تتميز الموارد المالية في الدول النامية بالندرة مقارنة باحتياجات الدول النامية لبناء الاقتصاد، حيث أن عدم كفاية هذه الموارد قد يتسبب في عدم نمو الاقتصاد وانخفاض مستوى الدخل القومي وتأخر الاستثمارات في القطاعات المنتجة وعدم استعدادها على المنافسة الدولية وامام هذه المشاكل تلجأ الحكومات الى الاستعانة بالاستدانة الخارجية وهو الامر الذي يزداد خطورة مع انتشار مخاطر التضخم وتنامي العجز في الموازنة العامة .

كما أن عدم كفاءة اجهزة الحكومة ومؤسسات الدولة وعدم نزاهتها في تسير المال العام يساهم بشكل كبير في انتشار ظاهرة الفساد، و تسرب المال العام خارج خزينة الدولة خاصة مع عدم صرامة الحكومات في تحصيل الضرائب و تطبيقها لقوانين رادعة لمشكلة التهرب الضريبي (خليل، 2013) الى جانب عدم توفرها على أنظمة ضريبية تتمتع بالكفاءة اللازمة عند تعبئة الموارد العامة الى جانب استخدام الاعفاءات و المزايا الضريبية بكثرة و تطور نسبة التهرب الضريبي (دعاس، 2019). وبالتالي تدهور موارد الدولة ما يؤثر بالسلب على اداء الموازنة العامة .

– يمر اعداد الموازنة العامة في الدول النامية بالكثير من المراحل وبمشاركة العديد من الأجهزة، الامر الذي قد يتسبب في عدم اتخاذ الاجراءات السليمة والقرارات الصائبة عند تقدير الايرادات والنفقات العامة.

-يتطلب انجاز الموازنة العامة الحصول على معلومات دقيقة للتغيرات في الاسعار والتشغيل والتجارة والتطلع الى مؤشرات الاقتصاد في الداخل والخارج، حيث تستند الدول النامية على توظيف بيانات غير دقيقة وناقصة ومعلومات غير كافية وهذا ما يخل بصحة انجازها وتنفيذها (حشيش، 2006)

- عدم الاستقرار الامني والسياسي الذي تعيشه الدول النامية بسبب كثرة الحروب والنزاعات يوقعها في اضرابات اقتصادية واجتماعية ، ويزيد من عبئ الموازنات العامة نتيجة اللجوء الى القروض و عدم استقرار الاسعار التي تولدها الضغوطات واضطرابات العلاقات الدولية وارتباطها بالاوضاع الاقتصادية العالمية.

- نمو الانفاق الاستهلاكي بشكل مستمر واستهلاكه من موازنة الدولة، يساهم في تراجع الاستثمارات الحكومية والمشاريع التنموية، وبالتالي تعذر خلق موارد جديدة تنمي مداخيل الدولة (الزهراء، 2019) .

- اتساع دور الدولة الحديثة يزيد من حاجاتها الى الانفاق وهو ما يدفعها الى طلب المزيد من القروض لتمويل نفقاتها (خليل، 2013) وبالتالي تأزم مشكل الديون الخارجية الذي يعتبر من اكثر المشاكل العويصة التي تلاحق الدول النامية باعتبار ان المديونية الخارجية تورط الحكومات في دفع اعباء خدمة الدين والتي تساهم في تأخر عملية التنمية نتيجة لاثارها الاقتصادية غير مرغوبة على معدلات الادخار وعجز ميزان المدفوعات ونمو معدلات التضخم (أيوب، 2002) .

– مشكلة العجز في الموازنة العامة والذي لايقتصر على الدول النامية فبينما سارعت اليه الدول المتقدمة لمعالجة خلل الدورات الاقتصادية وبالأخص مرحلة الكساد ، ارتبط العجز الموازني في البلدان النامية بخلل هيكلي في اقتصاديات هذه الدول كنتيجة اتجاه هذه الدول الى البحث عن التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع من خلال التوسع في الانفاق العام الذي اعتبر وسيلة فعالة في تحقيق سياسات الحكومة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تجاوزت وتيرة نمو النفقات العامة نمو الايرادات ما ادى هذا الى تفاقم العجز المالي والذي يرتبط بمخاطر كبيرة تضر بالاقتصاد (للتخطيط، 2007).

4.2. أسباب تفاقم عجز الموازنة العامة في الدول النامية :

– الاخذ بنظرية العجز المنظم (عجز مقصود) في تمويل البرامج التنموية الذي يتم تأمينه من خلال زيادة الائتمان المصرفي وطباعة النقود ، بهدف كسب المزيد من الوقت حيث ان التمويل بالعجز سوف يعمل على زيادة الطلب وبالتالي تحريك الموارد غير المستغلة .

– تفاقم حجم الانفاق العسكري من خلال التسابق في ميدان التسليح و زيادة تكاليف الحروب في العديد من الدول النامية خاصة البلدان التي تتميز بعدم الاستقرار واضطرابات في الجانب الامني فتكون دوما بحاجة الى اقتناء المزيد من العتاد العسكري حيث اصبح الانفاق العسكري في هذه الدول يثقل خزينة الدولة على حساب اوجه الانفاق المختلفة خاصة و أن هذه النفقات تسدد بالعملة الصعبة .

– عدم حوكمة الانفاق العام و ترشيده من خلال التوسع في المشروعات العامة و التكلف فيها و التنافس على اقامة المباني الفخمة و البنية التحتية و من ناحية أخرى فإن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة و زيادة أهميته في العصر الحديث بالاضافة إلى ظهور منظمات دولية متخصصة و غير متخصصة , و منظمات إقليمية متعددة أدى إلى زيادة الانفاق العام على هذه المجالات . و فوق كل ما تقدم ، فإنه مما لا شك فيه ان عدم توافر بعض الصفات الشخصية لدى العاملين , و بخاصة ذات القيمة الأخلاقية (كالنزاهة , و الحرص على أموال الدولة) له أثره المدمر في زيادة نفقات الدولة.

– تفاقم اعباء الدين بسبب سهولة الاقتراض في العصر الحاضر ، مما أدى إلى كثرة إلتجاء الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على ما يلزمها لسداد أي عجز في ايراداتها ،مما يترتب عليه زيادة النفقات العامة لأن خدمة خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط و الفوائد (تنيرة، 2019).

– تنامي عدد السكان و تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يتطلبون من الدولة الى جانب توفير الحاجات الاساسية للعيس الكريم ، القيام بوظائف لم تعهدها في العصور السابقة كتأمين الأفراد ضد البطالة و الفقر و المرض والعجز و الشيخوخة و غيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب ، و استتبع قيام الدولة بهذه الإعانات و الخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة (حشيش، 2006) .

– انخفاض قيمة النقود و يقصد بها انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع و الخدمات و الناتجة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار. حيث يدفع الارتفاع في المستوى العام لأسعار الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة وذلك للمحافظة على مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة (العزاوي، 2007).

– كثرة الاعفاءات والمزايا الضريبية دون مقابل الى جانب ارتفاع درجة التهرب الضريبي (دعاس، 2019).

– الاعتماد على مصادر الموارد الطبيعية في اعداد الموازنات العامة والتي تحجب حقيقة هشاشة الايرادات العامة في الدول النامية .

5.2 مفهوم الاستدامة المالية :

تعبر الاستدامة المالية عن ضمان قدرة الدولة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها المالية و تأدية الديون مع الحفاظ على التوازن بين الايرادات والنفقات العامة دون ادراج تعديلات كبيرة في السياسات المالية للدولة أو اعادة جدولة الديون المتراكمة (علي، 2063) أي أنها تكون في قادرة على سد الاحتياجات المالية والاستمرار في تنفيذ السياسات الانفاقية والايرادات العامة في المدى الطويل حيث ترتكز الاستدامة المالية على قياس الفجوة المالية التي تشكل الفرق بين توقعات الالتزامات والإيرادات المستقبلية التي قد تتطلب المحافظة على وتيرة الانفاق الحالية او تمكينها من النمو بنسب محددة أو البحث عن مصادر تمويل جديدة (جليدان، 2013).

وتثير الاستدامة المالية مفهومان للسياسة المالية في النظرية الحديثة. فالمفهوم الأول يرتكز على مؤشر الملاءة المالية والتي تعبر عن مدى قدرة الدولة على تسديد ديونها من أجل تعزيز ثقة الدائنين. أما المفهوم الثاني فيشير إلى السياسة المالية للدولة ومدى امكانيتها للاستمرار في سياساتها واستراتيجياتها المالية وأن تكون في مكانة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها المستحقة. فهي بمثابة مراقبة للفوائض الأولية المستقبلية والتي تمكن من المحافظة على الملاءة المالية (الكيلالي، 2019) .

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية على انها الحالة التي يكون فيها المقترض قادر على تسديد ديونه دون حاجة الى اتخاذ تعديلات جوهرية في هيكل الايرادات والنفقات مستقبلا (IMF, 2002).

6.2 قواعد الاستدامة المالية :

تعتمد الاستدامة المالية مجموع القواعد التالية :

– القاعدة الذهبية :

تلتزم هذه القاعدة بعدم استخدام القروض لتمويل جانب نفقات التسيير التي تمول من الايرادات العادية بينما يمكن الاعتماد عليها لتمويل العجز في النفقات الاستثمارية فقط .

– قاعدة توازن الموازنة العامة:

تشير هذه القاعدة الى ضرورة توازن الموازنة العامة و تفادي العجز الموازني الا في حالات خاصة والذي يمكن معالجته بانتهاء هذه الحالات الخاصة التي تشمل حالات الركود واستهداف الدولة تحقيق التوازن في الحالات العادية .

– قاعدة المرونة في موازنة الدولة :

تنص هذه القاعدة على ضرورة مرونة سياسات الموازنة التي تنتهجها الدولة وفق الاوضاع الاقتصادية السائدة فيمكنها التوسع في عجز الموازنة في حالة الركود و تفاديه حالة التضخم .

– قاعدة استدامة الاستثمار :

تؤكد هذه القاعدة على حسن استغلال الدين العام في المشاريع الاستثمارية من خلال قياس نسبته الى الناتج المحلي الخام . (رقوب، 2007)

7.2 متطلبات تحقيق الاستدامة المالية :

تستهدف مواضيع الاستدامة المالية في البلدان التي تكون غنية بالموارد الطبيعية، والجزائر واحدة من الدول النفطية التي تخضع تدفقات ايراداتها الى تقلبات اسعار النفط الخام، حيث يتطلب العمل على تحقيق الاستدامة المالية الغاء ارتباط عناصر الموازنة العامة بأسعار النفط الخام من خلال اتباع الخطوات التالية:

– عزل قرارات الانفاق عن التقلبات المستمرة لعائدات النفط الخام لتحقيق الاستدامة المالية طويلة الاجل والتأكد من استفادة الاجيال القادمة من ثروات البلاد.

- رسم سياسات المالية تتوافق والخصائص الاقتصادية للبلد مع الاخذ بعين الاعتبار حجم الاحتياطيات النفطية ونظم اسعار الصرف و ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية للبنك المركزي و السياسات المالية للحكومة عند معالجة عجز الموازنة العامة .

- الحفاظ على معدلات مستقرة من الانفاق الحكومي وتعزيز كفاءته و تفعيل برامج الاصلاح الضريبي لتوسيع حصيلة الايرادات العامة وتحقيق الاستدامة المالية طويلة الاجل في البلدان النفطية .

- ادراج القواعد المالية الخاصة بالنماذج الاقتصادية المطورة مثل فرضية الدخل الدائم ومنهج الرصيد الهيكلي وقاعدة التوازن العام العشوائي، وتخصيص أطر مالية حديثة تستخدم المصدات المالية الوقائية في امتصاص وتلطيف موجات التقلب السعري حسب خصوصية كل بلد بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي (طعمة ح.، 2017)

8.2 الاستدامة المالية والقيد الزمني للموازنة العامة :

يرتبط مفهوم الاستدامة المالية بالتوازن الزمني للمالية العامة هذا يعني ان اي عجز في الموازنة يجب تغطيته في المستقبل من ايرادات مستقبلية. وتتحقق الاستدامة المالية عند تلبية قيود القيمة الحالية للموازنة، اي ان السياسة المالية ممكن ان تسمح بنسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي بالتغير في الاجل القصير، لكنها لابد ان تعود الى مستواها الاصلي في الاجل الطويل. وهنا تتحقق الاستدامة حين تتمكن الحكومة من توليد فائض يمكنها من التخلص من الديون المتراكمة في الماضي (طعمة هـ.، 2008)

3. مؤشرات الاستدامة المالية :

تقاس الاستدامة المالية بفعل مجموعة من المعايير التي احصتها المؤسسات الدولية بواسطة مؤشرات تركيبية وتأخذ في الحسبان تطور متغيرات السياسية المالية وخاصة الدين العام المحلي وعجز الموازنة والضرائب، وتتلخص هذه المؤشرات فيما يلي:

1.3 مؤشر نسبة الدين العام المحلي للناتج المحلي الاجمالي :

يشكل هذا المؤشر أهمية بالغة كونه يدلي بصورة واضحة لعبء الدين العام المحلي، حيث يمكن استنتاج الوضع المالي للدولة من خلال قياس نسبة الدين العام الى الناتج المحلي و التأكد من الحفاظ على استدامة مالية من خلال توقف الحكومة عن الاقتراض لتمويل الديون التي على عاتقها .

الشكل 1: تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي الجزائر خلال الفترة 2001-2017

المصدر : http://www.tradingeconomics.com

يشير الشكل أعلاه إلى تحسن ملحوظ في نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي منذ بداية سنة 2001 إلى غاية سنة 2008 التي عرفت مسار تنازلي لمستويات الدين العام بنسب كبيرة أين تمكنت سياسات الحكومة من تقليص حجم الدين العام من نسبة تفوق 50 % من الناتج المحلي الاجمالي إلى نسبة تقل عن 10 % و الذي يفسر بتحسن أسعار النفط خلال نفس الفترة لتشهد بعد ذلك سنتي 2009 و 2010 ارتفاع في نسب الدين العام ثم تعاود الانخفاض من جديد إلى غاية سنة 2013 أين بلغت نسبة 7.6 % كحد أدنى و ذلك كنتيجة لتذبذب اسعار النفط باعتبار الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط في ادارة الدين العام.

ومع بداية 2014 عرف حجم الدين العام إلى الناتج الاجمالي المحلي مسار تصاعدي بنسب جد معتبرة بلغت 36.9% من الناتج الاجمالي المحلي سنة 2018 كنتيجة لانهيار أسعار النفط خلال نفس الفترة، وهي اشارة لصعوبة تحقيق استدامة مالية امام ارتفاع معدلات الدين العام خلال فترة الدراسة .

2.3 مؤشر الفجوة الضريبية :

يرتكز مؤشر الفجوة الضريبية الى ضرورة الحفاظ على نسبة محددة للدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي حيث لا بد ان تعمل السياسة الضريبية على تقليص الفارق والمقاربة بين الضرائب الفعلية والضرائب المحققة للاستدامة المالية ورغم انه لا يكفي الاستناد على هذا المؤشر وحده لمعرفة مدى تحقيق الاستدامة المالية. الا انه يساعد في تقييم وتحليل مداخيل الضرائب التي تعتبر احد اهم ايرادات الحكومة التي تساهم في تنفيذ السياسات المالية للدولة فتكون :

نسبة الضريبة للناتج المحلي الاجمالي = نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الخام – نسبة الجباية العادية الى الناتج المحلي الخام

الشكل02 : تطور مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر

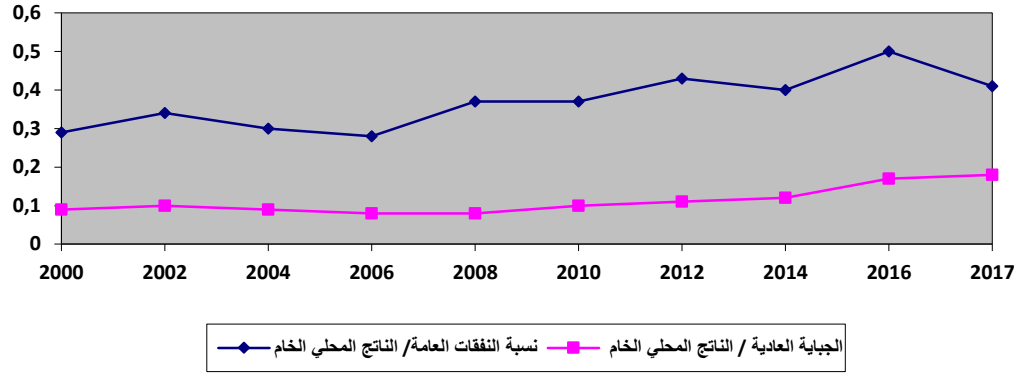

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات متعددة

يشير الشكل اعلاه ان نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الخام عرفت تطور مستمر خلال سنوات الدراسة ما يفسره اتباع الدولة سياسة انفاقية توسعية تمثلت في البرامج التنموية حيث انتقلت هذه النسبة من 29% سنة 2000 إلى مستوى اصبحت فيه النفقات العامة تشكل نسبة 50% اي نصف الناتج المحلي الخام سنة 2016 .

في حين ظلت نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الخام في حدود 10% الى غاية سنة 2012 أين بدات هذه النسبة في الارتفاع لتصل إلى 18% سنة 2017، كون ان الحكومة اعتمد على موارد الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة للدولة، الا ان تدهور اسعار النفط ادى الى تراجع الجباية البترولية واللجوء الى اعتماد الجباية العادية. وتحسين معدلاتها للتمكن من المحافظة على معدلات الانفاق المرتفعة حيث يقدر معدل الفجوة بين النفقات العامة والجباية العادية حوالي 25 % وهي نسبة مهمة تفسر عدم قدرة الدولة على تحقيق استدامة مالية في ظل ارتفاع اوجه الانفاق المختلفة مقارنة بمعدلات الجباية العادية.

3.3 مؤشر العجز الاولي :

يقوم هذا المؤشر على حساب الفارق بين النفقات العامة دون مدفوعات الفوائد والايرادات العامة دون فوائد محصلة أي تقدير رصيد الموازنة العامة من فائض او عجز حيث يعبر هذا المؤشر على مدى الضغوط والقيود المفروضة على سياسات الموازنة العامة السنوية بسبب تطور عبء الدين العام والذي يترتب عنه مزاحمة بين اوجه الانفاق العام المختلفة والتي اصبحت معظمها نفقات ضرورية لا يمكن الضغط عليها ، وهو مؤشر مهم لضمان ثبات نسبة الدين العام (حسين، 2017) [1] حيث يمكن توضيح تطور مجموع الايرادات العامة و النفقات العامة ورصيد الموازنة من خلال الشكل الموالي :

الشكل 03 : تطور الايرادات العامة و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017 الوحدة مليار دج

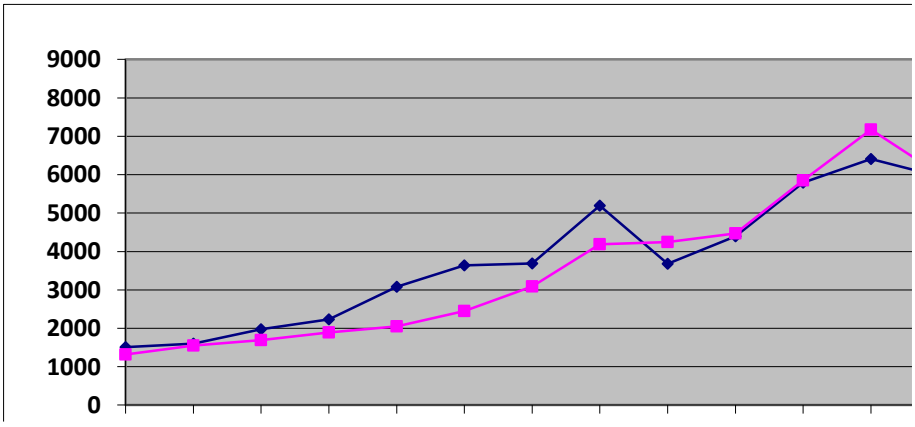

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الجدول 01: تطور هيكل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017 الوحدة مليار دج

السنة	نفقات راس المال	النفقات الجارية	مجموع النفقات	هبات مليار دينار	ايرادات خارج محروقات	ارادات المحروقات	مجموع المداخيل	رصد الموازنة
2001	357,40	963,60	1321,00	15,60	488,50	1001,40	1505,50	184,50
2002	452,90	1097,70	1550,60	0,20	595,10	1007,90	1603,20	52,60
2003	567,40	1122,80	1690,20	0,10	624,30	1350,00	1974,40	284,20
2004	640,70	1251,10	1891,80	6,50	652,50	1570,70	2229,70	337,90
2005	806,90	1245,10	2052,00	5,70	724,20	2352,70	3082,60	1030,60
2006	1015,10	1437,90	2453,00	0,30	840,50	2799,00	3639,80	1186,80
2007	1420,10	1672,60	3092,70	7,90	883,80	2796,80	3688,50	595,80
2008	1973,30	2217,70	4191,00	0,10	1101,80	4088,60	5190,50	999,50
2009	1946,30	2300,00	4246,30	0,00	1263,30	2412,70	3676,00	-570,30
2010	1807,90	2659,00	4466,90	0,10	1487,80	2905,00	4392,90	-74,00
2011	1974,40	3879,20	5853,60	0,00	1810,40	3979,70	5790,10	-63,50
2012	2234,00	4935,90	7169,90	0,10	2227,20	4184,00	6411,30	-758,60
2013	1892,60	4131,60	6024,20	0,00	2279,40	3678,10	5957,50	-66,70
2014	2501,40	4494,30	6995,70	0,10	2349,90	3388,40	5738,40	-1257,3
2015	3039,30	4617,00	7656,30	0,00	2729,60	2373,50	5103,10	-2553,2
2016	2711,90	4583,80	7297,50	0,00	3329,00	1781,10	5110,10	-2187,4
2017	2631,50	4757,80	7389,30	0,00	3810,30	2372,50	6182,80	-1206,5

المرجع : تقارير بنك الجزائر للسنوات : 2002 ،2007، 2012، 2017.

تشير احصائيات الموازنة العامة إلى التطور المستمر لمنحي الايرادات و النفقات العامة حيث شكلت رصيد موجب خلال الفترة 2001-2008 أين عرفت الخزينة العمومية بحبوحة مالية تعود إلى العائدات النفطية تمكنت من خلالها تغطية النفقات العمومية الا أنه بعد سنة 2009 عرف رصيد الموازنة العامة عجز مستمر إلى غاية سنة 2017 حيث نمت النفقات العامة بوتيرة أسرع من الايرادات العامة .

ويرجع ذلك إلى اتخاذ الحكومة سياسات انفاقية توسعية بشقيها نفقات التسيير والتجهيز التي سجلت ارقام ضخمة وذلك كنتيجة لتطبيق الحكومة برنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو .

و في المقابل تراجع مداخيل الجباية البترولية كنتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية حيث اصبح نمو الايرادات العامة لا يكفي لتغطية النفقات الحكومية مما استدعى الحكومة الى اعادة النظر في السياسات الاقتصادية المنفذة و اتخاذ السياسات المناسبة لتدراك العجز الموازني .

الشكل 04: تطور إيرادات الموازنة العامة خلال السنوات 2001-2017

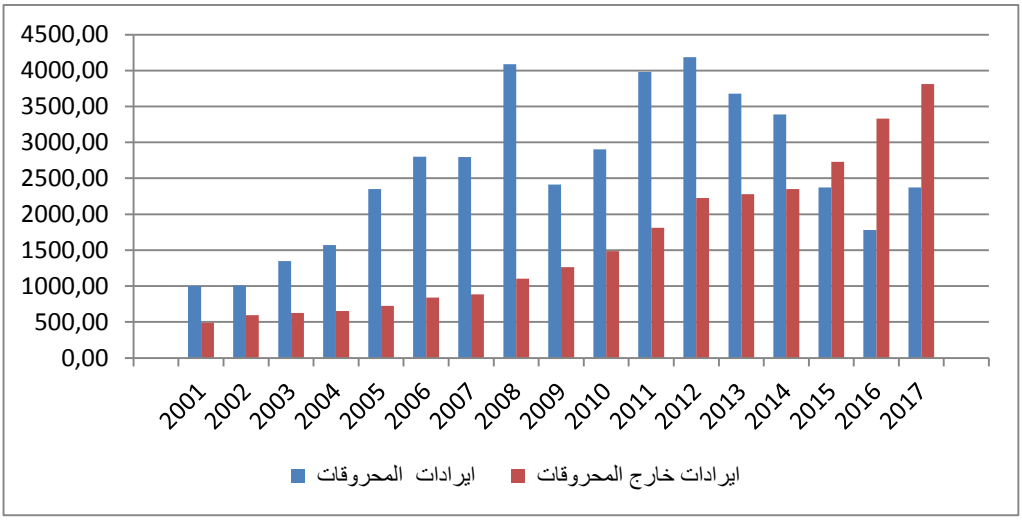

المصدر : تقارير بنك الجزائر للسنوات : 2002 ،2007، 2012، 2017.

تمثل الجباية البترولية مصدر هام في تمويل الموازنة العامة للدولة وتشكيل ايراداتها لتغطية النفقات العامة، حيث عرفت إيرادات المحروقات تزايد مستمر إلى غاية سنة 2008 حيث بلغت 4088.60 مليار دج لتتراجع سنة 2009 بقيمة 2412.77 مليار ويرجع ذلك للأزمة المالية.

الا أنه تظل عوائد الجباية البترولية تفوق المساهمة الجباية العادية ثم تحسنت بعد ذلك لتصل سنة 2012 إلى 4184.00 مليار دج مليون دج بسبب تحسن أسعار النفط عالميا، لكن سرعان ما تراجعت بعد ذلك إلى غاية 2016 أين بلغت قيمة ايرادات المحروقات 1781.10 مليار دج أين اصبحت الايرادات العادية تفوق الايرادات النفطية في تشكيل ايرادات الميزانية انطلاقا من سنة 2015 ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط من جديد وتوجه الحكومة نحو استحداث مصادر تمويل بعيدا عن المحروقات لتغطية الحاجات العامة .

4. خيارات تمويل عجز الموازنة العامة :

ان سياسة الميزانية في الجزائر ترتبط ارتباط وثيق باسعار النفط وهو ما يجعلها عرضة للعجز الموازني في اي مرحلة يتم فيها تدهور اسعار النفط وهذا ما يتعارض ومفاهيم الاستدامة المالية. لذا لابد لايجاد سياسات مالية تحمي الموازنة العامة للدولة من اي صدمات خارجية وتقليص الاعتماد على النفط من خلال البحث عن مصادر تمويل الموازنة العامة تتميز بالاستدامة حتى تتمكن الدولة من تحقيق توازن مالي مستدام (نريمان، 2007)

1.4 احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية :

وهي توسيع اوعية الجباية العادية بمحاذاة الجباية البترولية واستحداث ضرائب ورسوم جديدة في حدود القدرة الشرائية لافراد المجتمع دون المساس بالأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. بهدف تنويع هيكل الايرادات العادية واستخدامها في تمويل الانفاق العام من خلال اتخاذ اجراءات التالية :

- دعم الطاقة الضريبية للدولة ورفع كفاءتها من خلال التقليل من التهرب الضريبي
- عقلنة الامتيازات الضريبية .
- محاربة اشكال الفساد والقضاء عليها، عن طريق مكافحة الرشوة وتبييض الأموال.
- البحث عن موارد مستديمة لدعم ميزانية الدولة.

2.4 السندات الحكومية :

يعتبر استخدام الاقتراض من الجمهور لتمويل عجز الموازنة العامة بواسطة اصدار سندات الحكومية واقتنائها من طرف الافراد تمويل غير تضخمي في حين يحول جزء من الدخل المتاح للافراد الى الحكومة وبهذا يتراجع الانفاق الاستهلاكي لافراد المجتمع وبالتالي انخفاض الطلب الكلي للافراد في المقابل سيرتفع الانفاق الحكومي ممالا يسمح بارتفاع معدلات التضخم (الافندي، 2016).

تعتبر السندات الحكومية احد اساليب التمويل المستحدثة لعدم كفاية الايرادات العادية المختلفة والتي كانت انطلاقتها بالجزائر في افريل 2017 لجذب موارد مالية تمكن من تغطية النفقات العامة بالاخص النفقات الاستثمارية منها الا ان عملية استخدام السندات الحكومية لاقت الكثير من الصعوبات والعراقيل

تخص التقصير في توضيح مزايا السندات الحكومية و تمكين الافراد من كيفية استغلالها الى جانب استباعدها لاسباب شرعية كونها ترتبط بمعدلات فائدة تتنافى والشريعة الاسلامية.

3.4 الصكوك الاسلامية :

تعتبر الصكوك الاسلامية بمختلف اشكالها من أهم البدائل المتاحة، التي تمكن من تعبئة مواد مالية من فئات مختلفة، والتي لا تتعرض لاخطار سعر الفائدة والتضخم، والملائمة لتمويل كافة انواع الاستثمارات طويلة الاجل والمتوسطة والقصيرة خاصة مشاريع البنية التحتية والتنموية، التي تتطلب رؤوس اموال ضخمة. الا ان هذه التجربة تبقى تعاني من بعض المشاكل خاصة، فيما يتعلق بالتعامل مع البنك المركزي وقوانين الاستثمار في البلاد. ما يفسر هشاشة المؤسسات المالية الاسلامية في الاقتصاد الجزائري (نوال، 2018)

4.4 التمويل غير التقليدي :

يعتبر التمويل غير التقليدي من أهم السياسات والإجراءات التي تنتجها الدول في العصر الحالي لتغطية الفجوة بين الإيرادات والنفقات جاءت فكرة اللجوء إلى التمويل غير التقليدي التي يستخدمها البنك المركزي كنتيجة لعجز مصادر التمويل العادية. الا ان اسلوب التمويل غير التقليدي لديه مجموعة من الاثار السلبية اهمها ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية من خلال طبع النقود دون مقابل مما يزيد من الطلب على السلع، وبالتالي ارتفاع الاسعار اضافة الى ارتفاع الانفاق الحكومي.

5.4 . المنح والإعانات الاجنبية:

في اطار المساعدات الدولية قد تمنح بعض الحكومات خاصة الدول النامية مجموعة من الاعانات والهبات التي قد تكون بحاجة اليها وتستعين بها الحكومات لتدعيم واجهة ايراداتها وتفادي الوقوع في العجز المالي، حيث تقدم هذه الاعانات في صور مختلفة قد تكون في شكل نقد أجنبي قابل للتحويل أو تكون في شكل عيني من خلال تموينها بالسلع الاستهلاكية و الانتاجية التي تحتاجها أو في شكل خدمة في حال تقديم خبرات أو تأهيل متدربين في المجالات التي تفشل فيها هذه الحكومات .

وقد تدخل المساعدات التي تقدمها الدول الاجنبية في إطار العمل على اتمام استثمارات معينة لفائدة الدولة المستضيفة تخص مشاريع تساهم في تنمية المجتمع فكريا واقتصاديا، حيث تتأثر طبيعة وحجم هذه المنح والإعانات المقدمة بجانب من العلاقات السياسية ومدى قوة الصداقات الدولية بين هذه البلدان. ورغم أن هذه المساعدات تمثل مصدرا هاما لتمويل إنفاق الحكومات في بعض الحالات الا أنه لا يمكن الاتكال عليه باعتباره مورد غير متاح دوما، ويتعثر بطبيعة العلاقات الدولية القائمة وأحيانا بشروط الدولة المساعدة (أيوب، 2002)

6.4 ترشيد النفقات العامة

حيث يعبر مفهوم ترشيد الانفاق العام عن زيادة انتاجية الانفاق العام بالكم الذي يكفي لمواجهة الالتزامات الداخلية والخارجية للاقتصاد، وحسن التصرف في الاموال بما يتنافى مع التبديد والاسراف في صرف المال العام (مصطفى، 1999) . وبمعنى آخر الادارة الرشيدة للانفاق (عساف) والتي لا يعني بها تقليص حجمه بمفهومه الضيق وانما نعني به بلوغ أكبر منفعة ممكنة بإستخدام أقل قدر ممكن من النفقات العامة وتوجيه النفقة لتكون فعالة وبالتالي تجنب تبديد المال العام من خلال الاسراف في تمويل النفقات غير الضرورية أو الانخفاض في انتاجية النفقات العامة بما يسمح بزيادة فاعلية الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع (العوالمة، 1992).

- **تحديد الأهداف بدقة:** سواء كانت تلك الأهداف متوسطة أو طويلة الأجل.
- **تحديد الأولويات:** مراعاة ترتيب الاولويات في تحديد البرامج والمشاريع حسب درجة إشباعها لحاجات افراد المجتمع الأكثر ضرورة.
- **القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام:** بمعنى التحقق من أداء وكفاءة الأجهزة التنفيذية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع المختصة بها و الذي لا بد ان يكون هذا التقييم بصفة دورية منتظمة .
- **تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة:** مراعاة ادراج أنجع الطرق والأساليب التحليلية والرقابية للتمييز بين افضل البرامج تحقيقا للأهداف المبرمجة والتأكد من أن ما تم تخطيطه من برامج إنفاقية قد حقق النتائج المرغوبة فعلا (موسى، 2017)

5 . الخاتمة :

بعد اعتماد المعطيات المالية لقراءة مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر اتضح لنا هشاشة الوضع المالي للدولة الذي يعتبر غير مستدام والذي لا يتوافق والاستدامة المالية وقابل للتعرض الى ازمات مالية فانطلاقا من مؤشر الدين العام واتساع الفجوة الضريبية وتنامي العجز الحاصل في موازنة الدولة في السنوات الاخيرة خاصة وان واقع الاقتصاد الجزائري يخضع لهيمنة الايرادات النفطية التي تتميز بعدم الاستقرار والثبات عند اسعار معينة في المستقبل ومحدودية مصادر الجباية العادية في حين تبقى وتيرة الانفاق العام في تفاقم مستمر بالمقابل، ما يستدعي اللجوء الى الاقتراض لتغطية تنامي العجز الحاصل في الموازنة العامة.

وهذا ما يضع الدولة امام مجموع من التحديات للبحث عن سياسات وحلول استراتيجية تمكن من تحقيق التوازن الموازني وتعزيز الاسقرار الاقتصادي تجنبا من الوقوع في العسر المالي ومن ثم صنع قرارات رشيدة لادارة الدين العام والحفاظ على معدلات استدانة مقبولة إلى جانب تنويع مصادر الدخل من خلال احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية انطلاقا من تعزيز كفاءة النظام الضريبي والحرص على ترشيد وحوكمة الانفاق العام وتفعيل ادوات الرقابة عليه بهدف الوصول الى استدامة مالية وتجنب اي ازمات مالية مستقبلا.

6.قائمة المراجع :

- IMF. (2002). Assessing Sustainability. p. 5.sur : https://www.google.com/search?q=IMF%2C+I.+(2002).+Assessing+Sustainability
- jean yves, O. g. (2002). *dictionnaire d'économie et sciences sociales.* (O. Garnier, Éd.) paris: edition Hatier.
- Micheal Parkin, R. B. *Introduction a Macroéconomie moderne* (éd. 4e édition). paris .
- أبو بكر خليفة دلعاب ، أحمد عثمان بن عمر ، عادل عبد الله الكيلالي. (افريل, 2019). استدامة السياسة المالية . صفحة 83متاح على الموقع: https://www.google.com/search?q=%D8%AE%D9%84%D9%8A .
- المعجم الوسيط. (بلا تاريخ). *مادة العجز* ، 585.
- المعهد العربي للتخطيط. (ماي , 2007). عجز الموازنة العامة المشكلات والحلول. (63)، صفحة 5. على الموقع: https://www.arab-api.org/ar/publication/course.aspx?key=54

- حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب. (2002). *مبادئ المالية العامة*. (سميرة ابراهيم، المحرر) مصر: الدار الجامعية.
- حليمي حكيمة ، باهي نوال. (جوان , 2018). عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الازمة البترولية للفترة 2001-2017. (4)، 48-47. على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/66565
- حياة اسماعيل. (2009). *تطوير ايرادات الموازنة العامة*. الجزائر: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- حيدر حسين آل طعمة. (6 10, 2017). الاستدامة المالية في البلدان النفطية. (1819).متاح على الموقع : https://annabaa.org/arabic/economicarticles/12682
- رقوب نريمان. (جوان, 2007). معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حوكمة الانفاق وضرورة استدامة مصادر التمويل. (22)، صفحة 166. على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53675
- زهير بن دعاس ، نريمان رقوب. (جوان, 2007). تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترخيصها في الجزائر. *34* (2)، الص 214-215. على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/85787
- زهير بن دعاس. (2019). قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2016-2000). *11* (12)، صفحة 320.متاح على الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/93883
- سعود بن هاشم جليدان. (27 اكتوبر , 2013). الاستدامة المالية للاقتصاديات العالمية. *جريدة العرب الاقتصادية الدولية* .متاح على الموقع : https://www.aleqt.com/2013/10/27/article_795564.html
- سندس حميد موسى. (2017). تقييم دور الصكوك الاسلامية في معالجة عجز الموازنة العامةدولة السودان نموذجا. *11* (21)، الصفحات 928-929.متاح على الموقع : https://www.iasj.net/iasj/pdf/0c5bc359e279b2e5
- عادل أحمد حشيش. (2006). *أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام*. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية.
- علي العربي ، عبد المعطي عساف. *ادارة المالية العامة*. الكويت.
- علي خليل. (2013). *المالية العامة*. (سليمان اللوزي، المحرر) الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- عمرو هشام محمد صفوت ، عماد حسن حسين. (اذار , 2017). ترشيد الانفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق. (25)، الصفحات 9-10. متاح على الموقع : https://www.google.com/search?q=%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D
- غازي عبد الرزاق النقاش. (2010). *المالية العامة تحليل اسس اقتصاديات المالية العامة*. عمان: دار وائل للنشر.

- كمال رزيق. (بلا تاريخ). تقييم عملية احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر. (5)، الصفحات 335-336. متاح على الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/48112
- محمد أحمد الافندي. (ديسمبر , 2016). عجز الموازنة والدين العام والحجم الامثل للدين العام دراسة نظرية تقييمية للادبيات المعاصرة. (50)، صفحة 31.متاح على الموقع : https://journals.ust.edu/index.php/JSS/article/view/1111/1127
- محمد حسين محمد تنيرة. (2019). استدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والاسلامية عرض تجربة ماليزيا. الصفحات 75-77.متاح على الموقع :https://library.iugaza.edu.ps/thesis/126095.pdf
- محمد طاقة ، هدى العزاوي. (2007). *اقتصاديات المالية العامة* . عمان: دار المسيرة للنشر .
- محمد عبد المنعم عفر ، أحمد فريد مصطفى. (1999). *الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق* . القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة .
- نائل عبد الحافظ العوالمة. (1992). ترشيد الانفاق العام في الاجهزة المركزية للادارة العامة في الاردن. *7* (2)، صفحة 39.
- هاشم مرزوك الشهري ، حيدر حسين آل طعمة. (28-27 حزيران , 2008). الاستدامة المالية وآفاق النمو الاقتصادي في العراق. الصفحات 389-390.متاح على الموقع : https://adesij.uokerbala.edu.iq/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%
- وحيد بن عبد الرحمان بن نافع ، عبد العزيز عبد المجيد علي. (اكتوبر , 2063). تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية 1969-2015. *57* (1)، صفحة 10. متاح على الموقع : https://www.researchgate.net/publication/322603333_tqyym_alastdamt_almalyt_fy_almmlkt_alrbyt_alswdyt_drast_ttbyqyt_1969_-_2015_m
- مخالدي يحيى، يلس شاوش فاطمة الزهراء،(جوان 2019) نحو بناء نموذج اقتصادي لتحقيق نمو مستدام في الجزائر دراسة قياسية، 8(01)، الصفحات 134-160. على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/97410